الجمهورية العراقية
وزارة الاعـلام
مديرية الآثار العامة
بغـداد

سومر

مجلة علمية تبحث في آثار الوطن العربي وتاريخه

الجزء الاول والثاني | ١٩٧٥ | المجلد الحادي والثلاثون

ثبت الجزء

الصفحة		
أ	تقـديم	الدكتور عيسى سلمان
٣	ثم جاء الطوفان	الدكتور فاضل عبدالواحد
٣٩	دراسة نقدية لمسلة من بدرة	الدكتور صبحي انور رشيد
٥٥	الالهيات البابلية	الدكتور عبدالهادي الفؤادي
٧٥	تحريات وتنقيبات أثرية في دولة الامارات العربية المتحدة	ربيع القيسي
١٥٧	الصيانة واساليب التسقيف في بوابة ادد الآشورية	الدكتور عادل نجم عبو
١٦٥	المـــدائن	الدكتور طارق مظلوم
١٧١	كتابات الحضر	الدكتور واثق الصالحي
١٨٩	مخطوطتان مزوقتان من القاهرة	الدكتور عيسى سلمان
١٩٩	الصيانة الاثرية في واسط	عطا الحديثي
٢١١	المنبر في العصر الاسلامي الاول	الدكتور غازي رجب محمد
٢٣١	الاسرة العباسية في بغداد	الدكتور صالح أحمد العلي
٢٣٨	التنقيب في شهرزور	اسماعيل حسين حجارة
٢٧٥	تنقيبات البعثة الآثارية العراقية في مستوطن الدربحانية ـ امارة رأس الخيمة ـ دولة الامارات العربية المتحدة	منير يوسف طه
٣١١	خزن وصيانة المخطوطات	اسامة ناصر النقشبندي

التقـارير والانبـاء والمراسلات

٣٢٣	سقوط بغداد والخليفة المستعصم على منمنمة من تبريز	تعريب الدكتور فوزي رشيد
٣٢٧	مفهوم الزمان والمكان في وادي الرافدين القديم	تعريب الدكتور وليد الجادر
٣٤٥	آثار متفرقة أحرزها المتحف العراقي	كمال منصور عبادة
٣٥٩	الزحف العمراني واثره فى ازالة معالم حضارية	عبدالصاحب الهر

الزحف العمراني وأثره في إزالة معالم حضارية

هامة وبارزة في قطرنا

بقلم : عبدالصاحب الهر

تميز القرن العشرين بسمة التقدم في جميع مناحي الحياة ومنها ظاهرة الاتساع العمراني وامتداده الى مساحات شاسعة امتصت اغلب الاراضي الصالحة للسكن ضمن قطاعات المدن والقصبات لسد الحاجات الملحة في قيام الاحياء السكنية ، وملافاة الازدياد السكاني المتصاعد خاصة في عواصم الدول والمدن الرئيسة فيها ، اذ انها تكون عادة هدفا للمهاجرين المحليين والاجانب على حد سواء • وبالطبع فان هذا الاتساع العمراني له خطورته الجسيمة على المواقع الاثرية والابنية التاريخية الكائنة داخل المدن ، وهي كثيرة وخاصة في الدول التي تمتلك تراثا حضاريا مرموقا ، ولهذا فهو اول ما يستهدف تأمين الامتداد الطبيعي اليها وهذا ما سيكون سببا في تغيير معالمها ، وبالتالي القضاء على جميع مظاهرها التاريخية، وتلك ظاهرة عانت وما تزال تعاني منها اغلب دول العالم • ومن المنطقي ان تأثير هذه الظاهرة تكون على اشدها في الدول ذات الامتداد الحضاري الطويل ، كما هو الحال في قطرنا ، الذي يعاني اشد المعاناة من تأثيرات الزحف العمراني على الاماكن الاثرية المبثوثة من شمال الوطن حتى جنوبه ، وسنحاول في هذا البحث ايضاح تأثير ظاهرة الزحف العمراني على أثارنا سالكين في ذلك الاسلوب التحليلي والموضوعي لاعطاء صورة واضحة ودقيقة عن هذه الظاهرة التي أضحت مشكلة معقدة في الوقت الحاضر اخذت تتصارع فيها مصالح متناقضة تناقضا اساسياً بحيث اشغلت المؤسسات العلمية المختصة والجهات المعنية في حماية تراث هذا القطر وتاريخه وفي مقدمة ذلك مديرية الآثار العامة •

وستنصب دراستنا على المواقع الاثرية الهامة التي تعرضت فعلا لمشاكل الزحف العمراني مبتدئين بمدينة نينوى الاثرية العاصمة الاشورية الشهيرة التي ستكون موضوع هذه المقالة .

(١) نبذة تاريخية عن مدينة نينوى الاثرية

تعد نينوى من ابرز العواصم العالمية في التاريخ القديم اذ كان لها دور هام في حياة الامم والشعوب ابان ازدهارها كعاصمة للامبراطورية الاشورية خاصة في الفترة الزمنية الممتدة من ٧٢٢ قبل الميلاد وحتى سقوطها عام ٦١٢ قبل الميلاد . وقد كانت نينوى مستوطنا قديما منذ الالف السادس قبل الميلاد وتطورت بعد ذلك الى مركز حضاري عظيم شمل مختلف الفنون والمعرفة في الشرق القديم ، كما دلت على ذلك التنقيبات الاثارية التي اظهرت هذه الحقائق، ولكنها لم تتبوأ مكانتها السياسية المرموقة الا في حدود القرن الثامن قبل الميلاد ، حيث سبقتها عواصم آشورية معروفة ايضا كاشور ونمرود (كالح) وخورسباد (دورشروكين) . وقد برزت اهمية نينوى ابان حكم سلالة الملك سرجون الثاني الاشوري وبالتحديد في عهد ابنه الملك سنحاريب في حدود (٧٠٥ - ٦٨١) قبل الميلاد اذ اتخذها عاصمة له ، وعكف على تحسينها وتجميلها وتقوية خططها الدفاعية .

(٢) موقع نينوى

تقع مدينة نينوى في الجانب الايسر من مدينة الموصل ، وهي على شكل شبه منحرف قاعدته في الشمال الشرقي ورأسه في الجنوب . وتبعد عن نهر دجلة حاليا بمسافة كيلو مترين بعد ان غير مجراه عنها اذ كان يمر بمحاذاة سورها الغربي تماما وكانت تقام فيه احتفالات الربيع الاشورية سنويا . وقد كشفت مديرية الاثار العامة عن المدرج الحجري في سور نينوى الغربي المؤدي الى نهر دجلة قديما اثناء اعمال التنقيب الاثاري الذي قامت به عام ١٩٧١ حينما استظهرت بوابة ماشكى (المسقى) ، ومدينة نينوى محاطة بسور عظيم مشيد من مادة اللبن بارتفاع غير قليل اذ ما زال المتبقي منه حاليا بارتفاع من (٥-١٠) امتار بالرغم من مرور زمن طويل على هجر المدينة وتخريبها اضف الى ما فعلته العوامل الطبيعية فيها .

وان هذا السور ذو قاعدة حجرية مغلف ايضا بوجه من حجر الحلان المهندم ذي القياسات المنتظمة لاعطاء السور قوة وجمالا وان اطوال هذا السور في الجزء الشمالي منه (بمسافة كيلو مترين) ، وفي الجزء الشرقي بمسافة (اربعة كيلو مترات وثمانمائة متر)، وفي الجزء الجنوبي (بمسافة ثمانمائة متر) ، والجزء الغربي بمسافة (اربعة كيلو مترات ومئة وخمسين مترا) . وبهذا تكون المساحة الكلية لمدينة نينوى بحوالي الفين وستمائة دونم وان لمدينة نينوى خمس عشرة بوابة تحمل كل منها اسما لاحد الالهة وفي مدونة تباعا في الخارطة الاثارية (شكل رقم ١) .

لقد قامت مديرية الاثار العامة منذ عام ١٩٦٦ بكشف بعض هذه البوابات حسب الاهمية التاريخية والسياحية للمنطقة فاستظهرت بوابة شمش الضخمة الكائنة في السور الشرقي للمدينة والتي اتضح ان وجهها الحجري فقط يمتد بمسافة ستة وستين مترا،

كما استظهرت بوابات سن وما شكى ، كما عملت جامعة الموصل على كشف بوابة أدد •

ومن الملاحظ ان جميع هذه البوابات تحتوى على قاعات وغرف متناظرة وكانت تستخدم من قبل الجنود الآشوريين في المراقبة والدفاع عن المدينة ، فضلا عن استخدامها الطبيعي كمداخل • ان مدينة نينوى الاثرية تضم تلين رئيسيين اولهما تل قوينجق ويحتوى على قصرين مهمين هما قصر سنحاريب وقصر آشور بانيبال ، وثانيهما تل النبي يونس وفيه قصر اسرحدون الشهير وقصر السلاح الاشوري ، فضلا عن وجود جامع النبي يونس (ع) التاريخي الهام •

ويعتقد الآثاريون المتخصصون ان نينوى تضم ايضا قصورا هامة ومعابد لم يتم كشفها بعد • ويخترق نهر الخوصر الاثري الذي انشأه سنحاريب مدينة نينوى من شرقها وحتى غربها بعد مسيرة طويلة من منطقة جيروانه قرب قضاء الشيخان وحتى مصبه في نهر دجلة جنوب الجسر الحديدي القديم بالموصل • ومما تجدر الاشارة اليه ان الدفاعات الاشورية المحصورة ما بين سور مدينة نينوى الشرقي وسورها الترابي الخارجي هي عبارة عن عوائق دفاعية عسكرية لعرقلة هجوم الاعداء في الجزء الشرقي من المدينة حسبما توقعه سنحاريب • وقد اثبتت مجريات الاحداث اللاحقة صواب تقديراته اذ سقطت المدينة فعلا من جهتها الشرقية (بالرغم من وجود هذه الدفاعات) نظرا لضعف الحكام المتأخرين وشراسة وحقد الاقوام المهاجمة للمدينة •

وهذه العوائق الدفاعية تتمثل بالسور الترابي الخارجي يليه مانع مائي فارتفاع ترابي ، فمنخفض الدملماجة فمرتفع ترابى واخيرا منخفض سنحاريب المائي الذي يبعد بحوالي مئة متر عن سور نينوى الشرقي كما موضح ذلك في الخارطة الاثرية (شكل رقم ١) •

(٣) المسألة القانونية

بعد ان اوضحنا فى مقدمة هذه المقالة ، وفي الجوانب التاريخية والجغرافية منها الاهمية الاثرية لمدينة نينوى ، لابد وان نوضح الجوانب القانونية لهذه القضية ليقف القارىء الكريم على حقيقة المسألة، ومدى التجاوزات الواقعة عليها ، والاساليب غير المشروعة التي أتبعت في السيطرة عليها ، بسبب امتداد الزحف العمراني اليها او ما كانت صادرة من المنتفعين والطامعين بها ، او بنتيجة اهمال اجهزة الدولة المختصة في حينه لواجباتها الاساسية في الحفاظ على تراث الوطن ، مما سهلت جميعها وقوع مثل هذه التجاوزات وتثبيت حقوق مزعومة للافراد عليها •

لقد بيّنا سابقا ان نينوى قد هجرت تماما بعد اضمحلال مركزها السياسي، وتعرضها للخراب بسبب الغزو الاجنبي ، وظل الاستيطان فيها متقطعا ولفترة وجيزة ما لبث ان انتهى وهجرت المدينة كليا واضحت غير صالحة للسكن ، ولكن بدأ الطمع بها والتجاوز عليها يظهر منذ اوائل الثلاثينيات من القرن الحالي حينما شرع بعض الافراد الذين لهم نفوذ خاص في استثمارها زراعيا ، بالرغم من اعلان مديرية الاثار العامة عن اثريتها فى الجريدة الرسمية المرقمة ١٤٦٥ والمؤرخة في ١٩٣٥/١٠/١٧ •

وقد تزايد الاستغلال الزراعي لهذه المنطقة يوما بعد يوم ، وبذلك بدأت لاول مرة تظهر حالات السكنى الجديدة على شكل بنايات بسيطة تحددت بالابنية التي لها علاقة بالاستثمارات الزراعية وبصورة متفرقة هنا وهناك • وان مادتها البنائية لا تتعدى اللبن والطين • وكل هذا جرى تحت نظر وسمع السلطات المختصة البائدة ، وهي لم تحرك ساكنا لايقاف هذه التجاوزات التي ظلت مستمرة لغاية تشريع قانون تسوية حقوق الاراضي • ونحن نعلم ان منشأ قانون التسوية كان من تقرير الخبير البريطاني (ارنست داوسن) الذى قدمه للحكومة سنة ١٩٣٢ • ومن ثم شرع عام ١٩٣٨ بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨ الذى كان السبب المباشر في ضياع العديد من المناطق الاثرية والتي جرى تملكها من قبل الافراد بحجة الاستغلال الزراعي • لذلك وللاثار السيئة التي خلفها هذا القانون ، مما دعا حكومتنا الوطنية بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ التقدمية الى التنبه لمخاطره والغائه عند تشريع قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة (١٩٧٠) ان قانون التسوية هذا قد منح حق التفويض بالطابو للارض الزراعية التي يستغلها الشخص بالزراعة مدة عشرة سنوات متوالية ومنح كذلك حق اللزمة لمن يستغلها مدة ثلاث سنوات ، وبذلك وزعت كل ممتلكات الدولة من الاراضي الى الاشخاص ، ولم يقتصر الامر على ذلك بل تعداه الى منح حقوق التفويض واللزمة في الاراضي الاثرية المستغلة بالزراعة تجاوزا ، ولذلك نجد اليوم العديد من الاراضي الاثرية مملوكة من قبل افراد وعوائل دون وجه حق ، وان هذا التملك مدعم بمستندات رسمية صادرة من الدولة نفسها ، والغريب في الامر ان مستندات حقوق التفويض واللزمة التي منحت للاشخاص في المناطق الاثرية كان صدورها خلافا للقانون الاساسي الذى كان سائدا آنذاك وحتى للقوانين الخاصة التي كفلت جميعها حماية اثار البلد • ومنها قانون الاثار رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ النافذ حاليا والذى نص في مادته الثالثة على ما يلي :

(كل ما يوجد في العراق من الآثار المنقولة وغير المنقولة سواء ما كان منها على سطح الارض او في باطنها يعتبر من ثروة الدولة العامة ، فلا يجوز للافراد او الجماعات ان يتصرفوا بها او يدعوا بملكيتها الا ضمن القيود الموضوعة في هذا القانون) •

نقول بالرغم من صراحة هذه المادة في اعتبار الاثار هي من ثروة الدول العامة التي لايجوز التصرف بها او الحجز عليها او تملكها ، والتي تطابق احكام الفقرة الثانية من المادة (٧١) من القانون المدني ، نجد اراضي مدينة نينوى الاثرية اكثرها مملكة اليوم الى اشخاص عن طريق قانون التسوية الذى اشرنا اليه آنفا • والعجيب في الامر ان حقوق التصرف والملكية لم تقتصر على اراضي نينوى الاثرية فقط بل امتدت الى تملك اسوارها وقصورها ومعابدها ، المطمورة منها والشاخصة بحجج ومستندات رسمية •

ولدى قيام مديرية الآثار العامة باداء مهمتها الاساسية في مطلع عام ١٩٦٦ بهدف حماية آثار نينوى ، وايقاف التجاوزات المستمرة عليها اصطدمت بواقع محزن وواجهت حرجا كبيرا حينما وجدت ان

مدينة نينوى الاثرية الشهيرة مملوكة من قبل افراد وعوائل • ولدى استقراء مستندات التملك بشكل دقيق اتضح ان اغلبها قد ملكت بموجب قانون تسوية حقوق الاراضي وقرارات لجان التسوية الصادرة بموجبه •

ومن الجدير بالذكر ان قرارات التسوية قد صدرت منذ سنة ١٩٣٨ بالتعاقب من قبل اللجنة التاسعة في (لواء) الموصل (محافظة نينوى) ، بالرغم من صدور الاعلان عن اثرية المنطقة عام ١٩٣٥ • اى ان هذه القرارات قد صدرت خلافا لحكم قانون الاثار الذى اعتبر الاثار من ثروة الدولة العامة •

هذا من جهة ومن الجهة الاخرى ان المسؤولين في مديرية الاثار العامة انفسهم قد ارتكبوا خطأ جسيما في حينه حينما تجاهلوا امر هذه القرارات المخالفة لحكم قانون الاثار ، اذ كان الواجب يقضي بالاعتراض عليها خلال المدة القانونية المقررة لها وقبل اكتسابها الدرجة القطعية • فالسكوت عن ذلك وعدم الاعتراض اديا الى ان تصبح هذه القرارات حجة على الجميع ، بعد اكتسابها درجة البتات دونما اعتراض من احد ، ويتضح للقارىء الكريم من خلال سرد هذه الوقائع مدى التجاوزات الواقعة على مدينة نينوى الاثرية والاساليب غير المشروعة التي صاحبت تلك التجاوزات ، والتي ساهمت بها عناصر مختلفة كما اوضحناها آنفا •

(٤) اجراءات الحماية

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الوطنية أرسل العديد من الآثاريين الى الخارج للتخصص بالدراسات العليا ، فكان من حصيلة ذلك ان امتلكت مديرية الاثار العامة كادرا فنيا متخصصا بمختلف الدراسات الآثارية ، وقد صحب ذلك وعي آثاري متفتح كان من اهم الاسباب الداعية للتحرك في حماية الاثار وايقاف التجاوزات عليها طبقا لاحكام قانون الآثار وللاعتبارات الوطنية الداعية للحفاظ على تراث الوطن وتاريخه •

لذلك كان اول اجراء اضطلعت به مديرية الاثار العامة فى هذا المجال هو ايقاف التجاوزات المستمرة على مدينة نينوى الاثرية • وكان ذلك في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٦٥ ، على اثر مذكرة قدمتها مديرية الابحاث الآشورية في مديرية الاثار العامة • وقد عزز هذا الاتجاه بدعم من مجلس السياحة الاعلى الذى اتخذ قرارا بحماية مدينة نينوى الاثرية وايقاف التجاوزات الواقعة عليها ، وخول السيد وزير الداخلية آنذاك باعتباره عضوا في مجلس السياحة الاعلى تنفيذ قراره •

ولهذا فقد اصدر السيد وزير الداخلية برقيته المعروفة (١٩٠١٦) في (١٩٦٥/١١/١٧) الموجهه الى متصرف لواء الموصل والتي منع بموجبها البناء في عموم مدينة نينوى الاثرية[1] وكانت هذه البرقية هى نقطة الانطلاق الاولى لاجراءات حماية هذا الاثر الهام ، تبعتها بعد ذلك تعليمات تفصيلية اصدرتها مديرية الاثار العامة بكتابها (٨٠٩٨) في (١٩٦٥/١٢/٢٦) الذى عينت بموجبه حدود المنطقة الاثرية فى نينوى والمحرمات الواجبة لها ، في ضوء احكام قانون الاثار النافذ • ومن ثم تلت هذا

(١) انظر صفحة ٣٦٨ من هذا المقال

الكتاب كتب رسمية عديدة تتضمن كلها التعليمات والتفسيرات والتوجيهات الهادفة الى تأمين النجاح التام لانقاذ هذا الاثر ، وسنشير الى مراحل اجراءات الحماية لاعطاء صورة واضحة عن الموضوع اكمالا للفائدة المرجوة •

مراحل اجراءات الحماية

(١) طلبت مديرية الاثار العامة بكتابها (٥٩ في ١٩٦٦/١/٢) من الجهات المختصة عدم تخصيص الاراضى الاميرية الواقعة داخل نينوى ومحرماتها الى الجمعيات التعاونية لبناء المساكن •

(٢) اصدرت وزارة الداخلية كتابها (١١١٤ في ١٩٦٦/١/٢٥) الموجه الى متصرفية لواء الموصل ليؤكد البرقية المرقمة ١٩٠١٦ والمؤرخة في ١٩٦٥/١١/١٧ حول منع البناء في نينوى والحفاظ عليها •

(٣) لقد كانت مشكلة الفيضان في مدينة الموصل وما زالت من المشاكل الخطيرة التي تواجه مديرية الاثار العامة ، حيث كانت تتصرف جهود الاهالى والحكومة على حد سواء فى نقل الاتربة من اسوار نينوى الاثرية لسد الثغرات التى تحدثها مياه دجلة الفائضةفي موسم الفيضان بصورة عفوية • الا ان بعض المنتفعين في نينوى كانوا يحرضون على نقل المزيد من هذه الاتربة من الاسوار بالذات وحتى لو توافرت في مكان آخر بحجة مكافحة اخطار الفيضان ، من اجل ازالة معالم المدينة الاثرية ، والاجهاز على منجزات مديرية الاثار العامة الرامية الى حماية هذا الاثر الخالد •

لكن أعين المسؤولين في مديرية الاثار العامة كانت يقظة ومرنة وسريعة الحركة مما افسدت نوايا اولئك المتربصين ، فبالاضافة الى شن حملة قوية لافهام المسؤولين الى خطورة نقل الاتربة من اسوار نينوى الاثرية وأثر ذلك على مستقبل الاثار فيها فقد ساهمت اجهزة مديرية الاثار العامة اسهاما فعالا في المشاركة لدرأ اخطار فيضان عام ١٩٦٦ بالموصل سواء بتوجيه الهيئات المسؤولة عن الفيضان الى نقل الاتربة من مناطق خصصت لهذه الغرض للابتعاد عن اسوار نينوى ، اضافة الى ذلك مشاركتها الفعلية في وضع جميع امكاناتها من سيارات وآلات وايدى بشرية من عمال وموظفين تحت تصرف الاجهزة المسؤولة بهدف انقاذ مدينة الموصل من خطر الفيضان •

كما يتضح ذلك من كتابها (١١٣٦ في ٩٦٦/٢/١٩) الموجه الى متصرفية لواء الموصل ومديرية متحف الموصل بهذا الشأن •

(٤) كما عملت مديرية الاثار العامة على تحديد محرمات الاسوار من الداخل ضمن المناطق السكنية المشيدة سابقا في نينوى وكذلك الدفاعات الاشورية في الجهة الشرقية من نينوى وذلك بكتابها (١٣٥٣ و ١٣٥٤ في ١٩٦٦/٢/٢٨) •

(٥) ومنعت كذلك البناء والدفن في تل النبي يونس الاثرى او ترميم الدور المشيدة عليه سابقا •

(٦) واقترحت تأسيس (البحيرة) عند منعطف نهر الخوصر بالقرب من قصر آشور بانيبال المشيد في الجزء الشرقي من تل قوينجق والمطل على النهر المذكور ، وما زالت مسناته الحجرية بارزة لحد الآن •

(٧) ان اول التفاتة جديرة بالتقدير هي قيام وزارة المالية (الاملاك) بالغاء بيع مفرزات الارض الاميرية المرقمة ٦٤/٢ مقاطعة ٤٠ نينوى الشرقية ، دعما للاجراءات المتخذة في انقاذ نينوى •

(٨) طلبت مديرية الاثار العامة من مديرية الاملاك والاراضي الاميرية العامة ، تخصيص الاراضي الاميرية اللازمة لاستبدالها بالاراضي الواقعة داخل نينوى والعائدة للغير للسير في طريق انقاذ هذا الاثر •

(٩) قررت مديرية الاثار العامة وضع حرم لنهر الخوصر الاثرى بمسافة (١٦) مترا من حافته العليا لكلا الجهتين ، وعلى طول امتداده من منبعه وحتى مصبه في نهر دجلة (جنوب الجسر القديم بالموصل حاليا) •

(١٠) وفي مجال حل مشكلة نينوى فقد توجهت مديرية الاثار العامة الى وزارات الاعلام والداخلية والمالية والعدل ، والى عدد من المديريات العامة ذات العلاقة لتسمية ممثليها في اللجنة التي تقرر تأليفها من اجل وضع الحلول العملية والسريعة الهادفة الى حل مشاكل نينوى بغية انقاذها من جهة ، وحل مشاكل الغير المتعلقة بها من الجهة الاخرى•

(١١) ومما يجدر ذكره هنا ان اول دعوى استملاكية أقيمت في نينوى بعد صدور قرار منع البناء فيها ، كانت تخص قطعة الارض المرقمة ٤/١٨ مقاطعة ٤٢ قوينجق والرحمانية العائدة للسيد عبداللطيف احمد السلطان احد اعضاء الاسرة التعليمية في الموصل ، حيث شيد دارا على القطعة المذكورة ضمن قطاع سكني كان مقررا ان تُشيد فيه (٨٤) دارا تعود لاعضاء جمعية اسرة المعارف في الموصل •

الا ان اجراءات منع البناء في نينوى قد حالت دون تحقيق ذلك • ولهذا سعت مديرية الاثار بكل طاقاتها لاستملاك الدار المشيدة على قطعة الارض المذكورة كعمل ايجابي له مدلولاته الخاصة في دعم وتأكيد اثرية المنطقة وقد نجحت في اقامة الدعوى الاستملاكية بتاريخ ١٩٧١/٩/٢ وبرقم ٧١/٣٩٢ لدى محكمة بداءة الموصل على السيد عبداللطيف احمد السلطان صاحب الدار المذكورة وتمكنت من نزع ملكية العقار المشيد على القطعة المرقمة (٤/١٨) مقابل تعويض عادل ووفقا لاحكام قانون الاستملاك • حيث بلغت كلفة البدل بالنسبة للابنية والمنشآت فقط بمبلغ (٤٣٦٢/٦٢٥) دينارا •

اما بالنسبة لقطعة الارض فقد استبدلت بقطعة ارض اميرية تعادلها قيمة وموقعها من ضمن مفرزات القطعتين الاميريتين المرقمتين ١٢/٢

و ٢/٢٦ من المقاطعة ٣٩ نينوى الجنوبية ، والتي وافقت على تخصيصها لهذا الغرض وزارة المالية / الاملاك بكتابها المرقم (٢٠٢٠٣) والمؤرخ في ١٩٧٠/٨/٣٠ .

(١٢) لقد تلت هذه الدعوى دعاوى كثيرة استملاكية واستبدالية ساعدت على تحرير اجزاء هامة من مدينة نينوى الاثرية .

(١٣) لقد منعت مديرية الاثار العامة افراز الاراضي او تصحيح صنفها داخل منطقة نينوى الاثرية ومحرماتها لعدم اعطاء المجال في تركيز التجاوزات وتعقيد المسألة برمتها .

(١٤) ومن اجراءات الحماية السريعة التي مارستها مديرية الاثار العامة في المنطقة هي اعمال التنقيب والصيانة الاثرية معا ، فضلا عن اهميتها الاخرى في ابراز معالم اثار نينوى من النواحي الاثرية والتاريخية والسياحية ، لذلك استظهرت بوابة شمش الشهيرة وبوابة سن وبوابة ماشكي ، وقصر سنحاريب في تل قويجنق ، وما زالت توالى استظهار جميع البوابات الخمس عشرة لنينوى .

(١٥) ان واجب الامانة يدعوني الى ان اشير الى موقف الدعم الجدي الذي وقفته جامعة الموصل في انقاذ نينوى والمساهمة الفعلية في كشف معالمها الاثرية . اذ استظهرت بوابة (أدد) في السور الشمالي للمدينة واتفقت على صيانتها آلاف الدنانير . كما ان وزارات الاعلام والداخلية والمالية والبلديات ومحافظة نينوى والمديريات العامة (التخطيط والهندسة العامة ومصلحة المصايف والسياحة والتسجيل العقاري والاملاك) لها نفس الدور المشرف في دعم الاجراءات المتخذة في انقاذ نينوى وحمايتها . وقد ثمنت مديرية الاثار العامة مواقف هذه الدوائر والمؤسسات اكثر من مرة .

وفي ضوء ما تقدم ، لاحظنا كيف تعرضت مدينة من اهم المدن الاثرية في قطرنا للتجاوز بحجج وبواعث مختلفة نتج من جرائها ان شوه وخرب ثلثها عند تشييد الابنية السكنية فيها ، وتحت انظار كل المسؤولين في العهود البائدة ، دونما اعتراض من احد ، وبذلك قضي على جانب من الجوانب التاريخية والثقافية والانسانية ، من حياة هذه المدينة التاريخية ، ولولا توافر الكوادر العلمية والفنية وحرصها الاكيد في انقاذ هذا الاثر لذهبت كل معالمه الاساسية وطمرت الى الابد جوانب هامة من حياة شعب مبدع اقام في هذه الربوع حضارة متقدمة برزت فيها مظاهر الفنون والاداب وكل العلوم المعروفة في تلك الحقبة الزمنية وماسبقها . ان مدينة نينوى الاثرية هي نموذج واحد من المواقع والمدن الاثرية التي يزخر بها قطرنا من شماله وحتى جنوبه ، نظرا لما كان يتمتع به من اصالة حضارية .

فحري بنا ونحن ورثة هذه الحضارة الرائعة من اختصاصيين ومسؤولين ومواطنين ان نسهر على حمايتها بكل عناية ، وان نحرص على صيانتها وابراز معالمها ، ليتعرف العالم من خلالها

على مكانة قطرنا التاريخية ، او على الاقـل ان نمنع عنها يد التخريب والتشويه لكي ننقلهـا بامانة الى الاجيال اللاحقة التي ستتولى رعايتهـا بمفهوم علمي اكثر تطورا بما يتناسب وعظمة هذا التراث الذي يدلل على عبقرية صانعيه ..

ان هذه المشكلة التي عرضناها هي واحدة من الامثلة العديدة التي تواجهنا اليوم في انحاء مختلفة من القطر . ويجدر بنا ان نضع الخطط السريعة والمدروسة بعناية مستفيدين مـن تجربتنا في نينوى من اجل انقاذ آثار قطرنا ومدنه التاريخية الهامة ، سيما وان مؤسسات هيئة الامم المتـحدة المختصـة وأعني بها دوائر اليونسكو ومجالسها العلمية قـد انتبهت الى هذا الامر منذ زمـن وبـدأت بوضـع الاتفاقيـات والتشـريعات لحماية التراث الحضاري والانساني والبيئة بكل ضروبها ، وان قطرنا العراقي هو احد الاقطار التي دعمت هذه الاتفاقيات وساندتها نظرا لما لها من اهمية بالغـة في حمايـة المتلكـات الثقافية المنقولة وغير المنقولة ...

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهوريـة العراقيـة

وزارة الداخلية
مديرية الداخليـة العامـة
الادارة

برقيـــة

العدد /١٩٠١٦
التاريـخ ١٩٦٥/١١/١٧

(عـلى الفـــور)

متصرفية لـواء الموصـل

الموضوع : المحافظة على موقـع نينـوى

نشير الى كتاب مديريـة مصـلحة المصايـف العراقية (سكرتارية المجلس الاعلى للسياحة) المرقم ٥١ في ١٩٦٥/١١/١٤ المعنـون الى السـيد رئيس الوزراء (رئيس المجلس الاعلى للسياحة) ونسخة منه الينـا واليكم حـول الاضـرار الناجمة عن السماح راجين منـع اقامـة اي بناء في هذه المنطقـة فـورا بتشييد مشاريع سكنية داخل منطقة سـور نينـوى واعلامنـا •

توقيع/••
وزيـر الداخليـة

نسخة منه اشارة الى الكتاب اعلاه الى :ـ
رئاسة ديوان مجلس الوزراء
السيد وزير الثقافة والارشاد
السيد وزير المالية
السيد وزير العمل والشؤون الاجتماعية
السـيد وزير المواصلات
السيد وزير الشؤون البلدية والقروية
السيد وزير التخطيط
السيد امين العاصمة
السيد مدير الاثار العام
مصلحة المصايف والسياحة (سكرتارية المجلس
الاعلى للسياحة) •

مدينة الفارسية

مدينة الربوة

جسر المشي

شارع الملك

مرسى السور الخارجي

شاطئ بعرض

بحر الدماجية

مرسى الدماجية

وادي الدماجية

قناة

سخاريب

تلال

نهر الخوصر

أبلية بلدي قرية

مقابر

مقابر

خندق

خندق

أندك

نكار

سن

سن

الخارجي

السور الترابي

الأثرية سياحة

آشور

خلزني

أراضي أثرية سياحة

محروسة

مرسى السور الداخلي

وادي عشتور كمالي
(الدفاعي)

سندوني

خلف السور

السلح

العمود

خارطة نينوى الأثرية

المقياس بالكيلومترات

١/١٠٠٠

شكل رقم (١)